الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

26 **جماد أول** 1440 –31 **يناير** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

العيبان يبحث مع تشيرفوني التعاون المشترك في مجالات حقوق الإنسان

رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي: المملكة تشهد تطورات وخطوات رائدة لتحقيق التنمية المستدامة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1702540

»عكاظ« (الرياض (

بحث رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، مع رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة السيد ميكيل تشيرفوني دي أورسو آفاق التعاون المشترك في ما يتعلق بمجالات حقوق الإنسان المختلفة.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها ميكيل إلى رئيس الهيئة في مقر الهيئة بالرياض اليوم (الأربعاء.(

واستعرض العيبان خلال استقباله رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، في دعم حقوق الإنسان، مشيراً إلى التطورات التي تشهدها المملكة والخطوات الرائدة نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تجعل من الإنسان محورا للتنمية وفقا لرؤية المملكة 2030 الهادفة إلى تحقيق تنمية شاملة لمستقبل أفضل للمملكة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الحرب على الفساد» تستعيد 400 بليون ريال

المصدر: جريدة الحياة الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620297

الرياض - «الحياة | «منذ 8ساعات في 31 يناير 2019 -اخر تحديث في 31يناير 2019 / 01:25
أعلن الديوان الملكي السعودي أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز تسلم تقرير اللجنة العليا لقضايا الفساد العام، التي أنهت أعمالها في قضايا استدعاء 381 شخصا.
وأوضحت وكالة الأنباء السعودية (واس)، أن عملية التحقيق مع عدد من الأمراء والوزراء والمسؤولين ورجال الأعمال والمعروفة بـ «اعتقالات الريتز» أسهمت في استعادة أموال للخزينة العامة للدولة، تجاوزت في مجموعها 400 بليون ريال (نحو 107 بلايين دولار)، متمثلة في عدة أصول من عقارات وشركات وأوراق مالية ونقد وغير ذلك.
وأشير في بيان للديوان الملكي بشأن التقرير، الذي قدمه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى الملك، إلى أنه جرى استكمال دراسة كافة ملفات المتهمين ومواجهتهم بما نسب إليهم، وتمت معالجة وضعهم تحت إشراف النيابة العامة. وأضاف البيان أنه تم إخلاء سبيل من لم تثبت عليهم تهمة الفساد، وإجراء التسوية مع 87 شخصا بعد إقرارهم بما نسب إليهم وقبولهم للتسوية، فيما تمت إحالة 56 شخصا إلى النيابة العامة لاستكمال إجراءات التحقيق معهم وفقا للقانون، حيث رفض النائب العام التسوية معهم لوجود قضايا جنائية أخرى ضدهم. وبلغ عدد من لم يقبل التسوية وتهمة الفساد ثابتة بحقه 8 أشخاص، وأحيلوا كذلك إلى النيابة العامة لمعاملتهم وفق المقتضى النظامي.
وأشار الديوان إلى انتهاء التحقيق مع المتهمين بالفساد بإشراف النيابة العامة، كما شكر العاهل السعودي ولي العهد رئيس اللجنة وأعضاءها وفرق العمل المنبثقة عنها على ما بذلوه من جهد وحرص، مؤكداً استمرار الدولة على نهجها في حماية النزاهة ومكافحة الفساد والقضاء عليه، وردع كل من تسول له نفسه العبث بالمال العام والتعدي عليه واستباحة حرمته، وأن على الأجهزة الضبطية والرقابية تعزيز دورها في ممارسة اختصاصاتها بما يضمن الفاعلية وحماية المال العام والمحافظة عليه.

لابد من إعداد برامج في المجال الأمني يؤهل المرأة لتولي المهمة وضبط العمل

عمل المرأة في أمن المجمعات التجارية.. ·التدريب أولاً!«

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1734906

أصبحت المرأة شريكاً حقيقياً في العمل بجوار الرجل في عدة مجالات مختلفة عززت من الدور الذي تقوم به، وعلى الرغم من هذه المسؤولية الكبيرة التي تتحملها المرأة اليوم إلاّ أن مسؤوليتها أكبر بتوظيفها في المجال الأمني الذي يحتاج إلى أن تكون بحجم الثقة التي أسندت إليها حتى أصبحت تعمل في عدة مجالات كان على رأسها إلحاقها في مجال الأمن

في الأماكن العامة كالمولات والأسواق التجارية، فلم يعد يخلو مجمع تجاري أو سوق كبير متعدد البوابات من وجود امرأة تتحمل مسؤولية التفتيش على السيدات المرتادات لهذه الأسواق في المولات التجارية، إلاّ أنه -للأسف- لا يتعدى دورها في هذه الوظيفة الأمنية المهمة أكثر من بقائها على الكرسي الذي خصص لها، وتصفحها لمختلف المواقع على شبكات التواصل الاجتماعي، أو ربما الحديث بالهاتف لساعات طويلة، وربما اقتصر التفتيش بنظرة خاطفة لحقيبة السيدة التي لم تحاول النظر بمحتواها كما يجب، فهل يمكن أن يوضع هذا الدور العشوائي لموظفة الأمن في المولات التجارية مقام الجدية في تصنيفها كموظفة أمن عليها واجب جاد وواحد وهو حفظ الأمن من أي خطر قد يحدث؟، وما مدى تدريب وتجهيز هؤلاء السيدات العاملات في المجال الأمني والذي يضعهن في مواجهة حقيقية مع أي خطر محتمل الحدوث؟.

غياب الاستعداد

ورأت هيلة السعد -تعمل في مشروع صغير في أحد المولات- أن موظفات الأمن لا يستمررن طويلاً، حيث يعملن لأشهر معدودة وسرعان ما يهربن لطبيعة العمل المملة، إلاّ أن في مدى استعدادها الأمني لتحمل هذه المسؤولية فمن الملاحظ أنه غير موجود، فالكثير منهن يتوظفن رغبةً في الحصول على المال دون وجود أي صفات أو مقاييس لعملهن الأمني المهم عطفاً على الكثير من موظفات الأمن في المولات لا يؤدين الدور البسيط المناط بهن، فأحياناً تطلب من السيدة أن تفتح حقيبتها فتنظر لها من بعيد وهي في يد صاحبتها ثم تطلب منها الدخول، وربما لا يُبالي البعض منهن في النظر أو التفتيش نظراً لانشغالها بهاتفها وبأحاديثها الهاتفية التي تستمر لساعات طويلة نظراً للسأم الذي تشعر به، مُشددةً على ضرورة أن يتم تقديم مهام وتدريبات لمثل هذه الوظيفة التي يجب ألا يستهان بالدور الذي تقوم به نظراً لأنها تتعلق بحماية الأمن العام.

تدريب حقيقي

وقالت أمجاد المخيمر -موظفة في أحد الشركات الأهلية-: إنه لابد أن يُعاد النظر في طريقة اختيار المرأة التي تعمل في المجال الأمني في المولات والأماكن العامة، فالنظرة لهن لا تتعدى شعور الجميع أنهن يعانين من سأم وملل وعدم رغبة في العمل، حيث تبدو على تعاطيهن.. فهناك من لا تقوم بأي عمل أكثر من مراقبتها لمن تدخل وتخرج من المول التجاري، وهناك من تبذل جهدها في التفتيش الأشهر الأولى ثم تتوقف عن أداء هذا العمل البسيط، مضيفةً أن إلحاق المرأة بالعمل في جميع المجالات حالة صحية، إلاّ أن المشكلة الحقيقة في عدم إيجاد المهارة الوظيفية، وأحياناً عدم وجود المهام المحددة التي يجب أن تناط بها، مبينةً أن مفهوم الأمن واسع وكبير ويجب أن تحصل هذه الموظفة على تدريب حقيقي يؤهلها لمعرفة خبايا أساليب التفتيش الأمني، وكذلك حصولها على التهيئة الجسدية، وهذا للأسف ما ليس موجوداً في موظفات الأمن في المجمعات التجارية، مشيرةً إلى أن الشعور بالمسؤولية لابد أولاً أن ينبع من الجهة التي تحمل على عاتقها توظيف السيدات ثم تدريبهن.

مهارات محددة

وتحدث د.سالم القحطاني -رئيس قسم الإدارة العامة وأستاذ الإدارة بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود- قائلاً: إن عمل المرأة في القطاع الأمني سواء في مجال "السيكرتي" أو أي قطاع آخر أمني في الدولة لابد أن تحرص أن تؤدي عملها كما هو متوقع ومطلوب منها، لذلك لابد أن تتوفر في عمل المرأة في المجال الأمني مهارات محددة قد تفتقر إليها إن لم تحصل على التدريب اللازم، مضيفاً أن عمل المرأة في مختلف القطاعات الخاصة والحكومية خطوة جيدة لكن أن يتم الزج بها في العمل بالقطاع الأمني في المولات والأماكن العامة دون أن تحصل على تدريب كافٍ ودون وجود تهيئة وتأهيل كافٍ، فهذا قد يخل بالناحية الأمنية، مبيناً أن العمل في الجانب الأمني عمل يهم الجميع وعمل قد ينعكس على الجميع سواء بالسلب أو الإيجاب، وكلما زادت قدرات الشخص في المجال الأمني زاد من أمن المواطن والدولة، ومن هذا المنطلق فعمل المرأة في المجال الأمني مكمل لعمل الرجل، مشيراً إلى أنه حتى يتم عمل المرأة بشكل سليم لابد من إعداد برامج تدريبية للمرأة العاملة في المجال الأمني يؤهلها لتولي هذه المهمة ولضبط العمل بحسب المتطلبات سواء هذا العمل الذي تقوم به في المؤسسات أو القطاع الخاص أو في المطارات أو المجالات الأمنية الحكومية، ذاكراً أن هناك ضوابط محددة حتى على مستوى العالم تحدد القدرات والمهارات الأمنية التي يحتاج إليها العامل في القطاع الأمني سواء كان رجلاً أو امرأة منها ما يتعلق بالمهارات الشخصية الناعمة كقوة الملاحظة، وملاحظة بعض الجوانب النفسية التي يمكن أن يستدل بها رجل الأمن والمرأة على الشخص الذي تكون لديه نية الإخلال بالأمن أو غير ذلك.

معايير ومتطلبات

وشدّد د.القحطاني على ضرورة ألا تبرر الغاية الوسيلة هنا، فمن الجميل إشراك المرأة في المجال الأمني لكن هذا لا يعني أن نخل بمعايير وشروط تجهيز وتهيأة الشخص العامل في الجانب الأمني؛ لأن انعكاساته على الأمن ستكون وخيمة، فنحن اليوم مع توظيف المرأة وإشراكها، لكن يجب أن يتم ذلك بشكل صحيح، فحداثة التجربة لا تعني أن نتخلى عن معايير ومتطلبات توظيف المرأة في المجال الأمني، مضيفاً أن هناك معايير ومتطلبات فيما يتعلق بشخصية المرأة سواء البدنية أو العقلية أو غيرها وهناك متطلبات مادية تتعلق بالمهارات التي تتعلم عليها المرأة في حال واجهت العنف أو الاعتداء أو تريد المساهمة في إلغاء القبض على الشخص المخل بالأمن، فذلك يتطلب الحصول على مهارات جسدية،

فالبنية تكون قادرة على التعامل مع العنف من خلال خضوعها لتدريبات ميدانية ورياضية، ومنها ما يتعلق بقدراتها في تحليل الموقف والتعامل مع الجمهور والأحداث التي يمكن أن تخل بالأمن، وهذه يمكن أن تتلقاها من خلال الجوانب التعليمية في قاعات الدراسة، مُثمناً تجربة بعض الجهات الحكومية في تدريب النساء في القطاع الأمني وتدريبهم على استخدام السلاح وغيرها، فوزارة الداخلية تبذل جهداً كبيراً في ذلك وكذلك الجهات الأمنية الأخرى التي تعنى بتوظيف المرأة في المجال الأمني.

التصويت على عدالة المنافسة في قطاعات الأدوية والتأمين الصحي .. الأربعاء المقبل

الشورى يطالب بالحد من احتكار شركات تأجير العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1734896

تبنت لجنة الاقتصاد بمجلس الشورى مضمون توصية لعضو المجلس جواهر العنزي وطالبت هيئة المنافسة باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الممارسات الاحتكارية في مجال تأجير العمالة المنزلية، بالتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ولفتت العضو إلى تلك الممارسات التي تنتهجها بعض شركات تأجير العمالة المنزلية.

وأشارت إلى أنّ عقود التأجير تبدو مجحفة تعطي حماية قوية لشركات التأجير يقابلها جشع وإهمال لحاجات المواطنين، إضافة إلى الضرب بعرض الحائط لاحتياجات الناس الملحة مثل كبار السن والمرضى، وهو ما يدل حسبما ذكرت في مبررات توصيتها على غياب المسؤولية المجتمعية لدى بعض هذه الشركات.

احتكار الشركات

ونوهت اللجنة باحتكار بعض شركات تأجير العمالة لبعض الجنسيات المرغوبة وارتفاع الأسعار حيث يصل الراتب الشهري للخادمة ثلاثة آلاف ريال وتبلغ تكلفة إيجار السنتين أكثر من 70 ألف ريال، موردةً في مسوغات توصيتها وجود سوق سوداء للعمالة المنزلية وخاصة قبل شهر رمضان.

وأخذت لجنة الاقتصاد التي يرأسها فيصل الفاضل بمضمون توصية للعضو عطا السبيتي وشددت على إزالة هيئة المنافسة للعوائق التي تحول دون دخول منافسين جدد لقطاع الوكالات التجارية، على التنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة.

تعزيز المنافسة

كما تمسكت اللجنة بأربع توصيات لها ناقشها المجلس ضمن التقرير السنوي للهيئة العامة للمنافسة للعام المالي 38 - 1439 - انفردت بها "الرياض - "دعت إلى دراسة معدلات التركيز الاقتصادي وتعزيز المنافسة العادلة ومنع الممارسات الاحتكارية في قطاعات الأدوية والمنتجات الصحية والتأمين الصحي، والتنسيق في إجراء هذه الدراسة مع هيئة الغذاء والدواء ومجلس الضمان الصحي.وأوصت بتوفير متطلبات المرحلة التأسيسية للهيئة العامة للمنافسة من موارد مالية وبشرية، بما يسهم في تعزيز استقلالها المالي والإداري ويمكنها من أداء دورها، وطالبت اللجنة أيضاً الهيئة بإعداد خطة عمل واضحة، لبلورة أولوياتها والقطاعات المستهدفة لنشاطها في جميع مناطق المملكة، والتنسيق مع الجهات القضائية المختصة للتسريع في البت بقضايا المنافسة في مرحلة الترافع والتقاضي أو التنفيذ، تجنباً لإضرار التأخير على قطاع الأعمال، ولرفع تصنيف المملكة في مؤشر ممارسة الأعمال.

وأظهر التقرير السنوي لهيئة المنافسة تركز نشاطها في قطاعات معينة يدل عليها اقتصار الأحكام النهائية الصادرة من ديوان المظالم على ثلاث سلع فقط هي المشروبات الغازية والأرز والغازات الصناعية.
وترى لجنة الاقتصاد توسع نشاط الهيئة ليشمل قطاعات أخرى من أبرزها الخدمات الصحية، وأكدت وجود ممارسات قد تخل بأسس المنافسة العادلة أحياناً خصوصاً في قطاع الصيدليات والشركات الدوائية وشركات التأمين.

نسب الهيمنة

وأشارت اللجنة إلى أن من أمثلة هذه الممارسات ما يجري من انقطاع متعمد لمخزون بعض الأدوية، وفرض رسوم على عرض منتجات معينة على أرفف الصيدليات، والارتفاع غير المبرر في أسعار أدوية معينة رغم توفرها في دول أخرى بأسعار متدنية، أو تسويق منتجات صحية أو أصناف من حليب الأطفال من خلال مقدمي الرعاية، والاتفاقيات التي تتم بين شركات التأمين وبعض السلاسل الصيدلية لتوفير التغطية الدوائية من خلالها حصرياً.ورأت اللجنة أهمية التحقق من نسب الهيمنة في هذا القطاع وعدم وجود ممارسات احتكارية تؤثر على مناخ المنافسة وتضر بصغار المستثمرين في مواجهة السلاسل المهيمنة على سوق الدواء، مما لا يؤثر على توفر الدواء للمرضى وتنوع الخيارات للمستهلكين.

صلاحيات الهيئة

وأفاد تقرير اقتصادية الشورى أن الهيئة لا تزال غير قادرة على ممارسة الصلاحيات والمهام الموكلة لها بالشكل المطلوب كما أن استقلال الهيئة عن وزارة التجارة والاستثمار لم يكتمل وفق ما نص عليه التنظيم الجديد، كما لم تكتمل البنية التنظيمية والإدارية لها، ولاحظت اللجنة نقص الكوادر البشرية والموارد المالية اللازمة لتمكين الهيئة من أداء المهام التشريعية والرقابية والتوعوية والتنسيقية المنوطة بها، وقد بلغ موظفو الهيئة 21 موظفا فقط، ولم تتوافر لها في العام الحالي ميزانية مستقلة وإنما ترتبط ببنود محددة ضمن ميزانية وزارة التجارة كما لم يتم توفير العدد اللازم من الوظائف الشاغرة بما يرتقي لاحتياجات استقلال الهيئة.

تذليل المعوقات

ووفقاً لتقرير وجهة نظر لجنة الاقتصاد الذي تضمن ردها على ملاحظات أعضاء الشورى فسوف يقدم عضو المجلس محمد سعيد القحطاني توصية تنص على تعزيز المنافسة العادلة في القطاع الصحي والتنسيق مع الجهات ذات الصلة لتذليل المعوقات التي تحول دون أداء دورها في هذا القطاع المهم على الوجه المطلوب، فيما تأجلت توصية مشتركة لعضوا الشورى رائدة أبونيان وإقبال درندري تضمنت المطالبة بالإسراع في استكمال الهيكل التنظيمي والبنية التشريعية اللازمة للهيئة لتؤدي دورها بكفاءة في مراقبة ممارسات المنافسة لدى المؤسسات والشركات والتأكد من عدالتها، وتأجلت توصية لنائب رئيس اللجنة الصحية، عبدالله العتيبي طالب فيها بدراسة الأسباب التي أدت إلى تزايد طلبات التركز الاقتصادي في السنوات الأخيرة والآثار المترتبة على ذلك في السوق المحلي.

"العدل": الاستعلام عن طلبات التنفيذ بـ"الأجهزة الذكية" للتسهيل على المستفيدين وعدم حاجتهم للحضور للمحاكم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/612351

المدينة - الرياض

أتاحت وزارة العدل عبر بوابتها الإلكترونية وتطبيقها على الأجهزة الذكية خدمتي الاستعلام عن طلب التنفيذ باستخدام رقم الطلب، والاستعلام عن طلب التنفيذ باستخدام رقم الهوية، وذلك بهدف التسهيل على المستفيدين وعدم حاجتهم للحضور إلى محاكم التنفيذ من أجل التأكّد من حالة الطلبات.

وأوضحت الوزارة أنّه يمكن للمستفيدين من خدمة (الاستعلام عن طلب التنفيذ) الدخول عبر التطبيق الرسمي لوزارة

العدل في الهواتف الذكية، ومن ثم التوجّه إلى أيقونة خدمات التنفيذ، واختيار الخدمة وتعبئة البيانات المطلوبة وهي (رقم الطلب، ونوع المستعلم "فرد أو مؤسسة أو شركة"، ونوع الهوية ورقمها.(
وبيّنت الوزارة أنّه سيتم التحقّق من هوية وبيانات المستفيد بالربط مع مركز المعلومات الوطني عبر رسالة نصية ترد إليه برقم جواله المسجل في نظام "أبشر"، وسيظهر للمستعلم البيانات المتعلقة بطلب التنفيذ كافة، والمحكمة والدائرة التي أصدرت الطلب، وحالة الطلب وأطرافه، والسندات المتعلقة فيه والقرارات الصادرة بشأنه.
وأضافت الوزارة: "وللاستفادة من خدمة)الاستعلام برقم الهوية) يمكن الدخول على تطبيق الوزارة واختيار أيقونة خدمات التنفيذ، واختيار خدمة الاستعلام برقم الهوية، وتعبئة البيانات المطلوبة (نوع الهوية، ورقمها، وتاريخ الميلاد) وستأتي رسالة نصية للمستفيد على رقمه المسجل في نظام "أبشر"، وستظهر له جميع طلبات التنفيذ المتعلقة به وتفاصيلها."
وأفادت العدل أنّ هذه الخدمة تأتي لرفع كفاءة الخدمات العدلية المقدّمة للمواطنين والمقيمين والمؤسّسات والأفراد.
****
جرافيك
الاستعلام عن طلب التنفيذ
-الدخول عبر التطبيق الرسمي في الهواتف الذكية
-التوجّه إلى أيقونة خدمات التنفيذ
-اختيار الخدمة
-تعبئة البيانات المطلوبة وهي:
رقم الطلب، ونوع المستعلم "فرد أو مؤسسة أو شركة"، ونوع الهوية ورقمها.

62لوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=359245&CategoryID=5

جازان: عبدالله سهل 2019-01-30 11:34 PM
أكد عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان بالمملكة الدكتور أحمد سيف الدين تركستاني، أن المملكة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، وأنها أصبحت طرفا في معاهدات حقوق الإنسان الدولية.
واستعرض تركستاني، خلال محاضرة بعنوان «مفهوم حقوق الإنسان، ودور الهيئة بالمملكة»، نظمها فرع هيئة حقوق الإنسان في جازان، بمسرح كلية الآداب بجامعة جازان، بعض المهام الأساسية للهيئة، والتي تشمل: التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة، والكشف عن التجاوزات والمخالفات، واتخاذ الإجراءات النظامية، وإبداء الرأي حيال مشروعات الأنظمة، وزيارة السجون، ودور التوقيف دون إذن جهات الاختصاص، وتلقي الشكاوى، والتأكد من صحتها.
وافتتح وكيل جامعة جازان الدكتور محمد أبو راسين معرض الفن التشكيلي المصاحب، والذي يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق الفن والألوان.

شماعة العنف وأوهام جنة الغرب

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م *
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=38338

محمد فايع

عادة عندما يكون الطرح مباشرا وواقعيا لأي قضية من القضايا الاجتماعية، أو القضايا التي لها تماس مباشر بأمن الوطن وسلامة مواطنيه، ويتم تناولها بطرح عميق يتناول صلب القضية؛ فإن ذلك يسهم بدون شك في حلها، أو الحد من تكرارها مستقبلا، ويقطع الطريق على كل من يحاول استغلال تلك الأحداث للإضرار بسمعة الوطن وأهله .

بلادنا كما نعلم تنهج «المنهج الوسطي» الذي ينحو بمواطنيها وأبنائها نحو الاعتدال، والابتعاد عن الغلو والتطرف، فالتطرف بكل جهاته وأشكاله، إما تطرف ديني، أو تطرف انحلالي أخلاقي، كلاهما مضران بالوطن، وجميعنا يعلم أن شبابنا كانوا في فترة ما مستهدفين للانخراط في الجماعات الإرهابية، حتى تم التنبه لذلك الأمر، واستدعت الدولة كامل طاقاتها نحو تجنيب أبنائها ميادين الإرهاب وشروره، ونجحت في التصدي له وملاحقة الإرهابيين، واليوم، فنحن لا نهول من قصة هروب الفتيات، لكن لا يمكن لنا نتعامى ونشكك في وجود من يريد تجنيد المراهقين والمراهقات من أبناء الوطن وبناته، ودفعهم إلى الهروب إلى خارجه، للإضرار بسمعة الوطن، واستغلالهم في مواقف سياسية كما حدث في قصة رهف، الأمر الذي يستوجب الالتفات نحو المواقع والأشخاص والجهات التي لا تزال تقف وراء تحريض بناتنا للهروب خارج وطنهن، وتجميل الغرب، والدعوة لإسقاط الولاية لأن هذا أمر مرجعه للدولة وليس عبر الحملات والهاشتاقات .

فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون «العنف» الذي قد تواجهه فتاة ما في السعودية؛ سببا مقنعا كي يدفعها للهروب خارج وطنها، مهما كانت الأسباب والأحوال والظروف، ولو إن كل وسائل الإعلام الخارجي تروج لما يقال عنه »العنف الأسري»، وهو الفرية التي ترددها كل فتاة لديها ميول للهروب خارج بلدها، وتحقيق رغبة العيش في بلاد أجنبية، إما بدوافع شخصية تحت تأثير من الإغراءات والافتتان بالغرب الذي تنقل لها عنه صورة مبهرجة بخلاف الواقع، أو أن هناك من يزين لها العيش خارج وطنها، بحجة أنها ستجد أجواء من الحريات والحياة، غير تلك التي تجدها بلادها، وهي في حقيقتها ليست أكثر من أوهام في أوهام، لأنه من المستحيل أن يكون «التعنيف» سببا قويا ليدفع فتاة ما ويجعلها تسافر وتتخطى البحار والدول والمحيطات، كي تبحث عن بلد لتهرب إليه بعيدا عن عنف أسرتها، هذا لو افترضنا جدلا أنها تواجه العنف داخل أسرتها، لأن في معظم الحالات التي سمعنا بها كان الأهل ينكرون وقوع بناتهم تحت التعنيف، وإنما هناك دوافع منهن للعيش بطريقة مخالفة لتقاليد الأسرة، ومختلفة عن حياة المجتمع .

ونحن لن نكابر ونقول لا يوجد لدينا ممارسات خاطئة، فلسنا مجتمعا ملائكيا، وقد تكون هناك حالات لفتيات يلاقين العنف، الذي يختلف في نوعه وظرفه في حالات المُعَنف والمُعنِف، لكن في المقابل، فالدولة رعاها الله أسست جمعية لرعاية حقوق الإنسان، وهيئة لحقوق الإنسان ومراكز وبرامج لحماية الأسرة، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وغير ذلك من الجهات التي قد توفر الحماية لكل فتاة قد تواجه التعنيف الأسري واللجوء إليها، والرجوع كذلك إلى أقربائها، واللجوء إلى الجهات القضائية لحمايتها، ويمكنها اللجوء إلى أهل الخير في المجتمع للتدخل في قضيتها، فنحن في الأول والأخير «مجتمع مسلم عربي» تحكمه ضوابط وقيم وتقاليد، ويؤمن بما أوجده الدين الإسلامي من تعاليم لحماية حقوق الإنسان، رجلا كان أو امرأة، صغيرا كان أم كبيرا، فالدين الذي وجّه إلى رعاية الحيوان والرفق به، وعدم تعنيفه أو تخويفه؛ فمن باب أولى أنه قد نظر إلى وضع الإنسان ووجه إلى حماية حقوقه، من قبل أن تأتينا فكرة الجمعيات والهيئات التي تهتم بحقوق الإنسان في العالم بمئات السنين .

فحقيقة هروب الفتيات إلى بلدان أجنبية، وإن بدا لنا أن وراءها قصص تعنيف، وعليها تمت عمليات الهروب، تبدو مبالغا فيها، ولا يمكن أن يدعو فتاة تعرضت له -لو افترضنا ذلك- إلى الهرب إلى بلد أجنبي، تعرف حجم المخاطر التي قد تعترضها هناك، وفي قصة رهف التي أنكر والدها في بيان للأسرة أن تكون ابنته قد تعرضت للتعنيف، لا يمكن لنا النظر إلى هذه القصة ومثيلاتها بهذه السذاجة، وجميعنا شاهد «الاستغلال السياسي» من قبل وزيرة خارجية كندا التي استقبلت رهف، ثم ليس سرا توالي تدفق الصور التي جمعتها بناشطين وناشطات، بعضهم عُرف عنهم انقلابهم على بلدانهم وقيمهم

وأخلاقياتهم ودعواتهم للتحرر والشذوذ، والمؤتمر الصحفي الذي رتب لها وتسهيل عملية لجوئها بسرعة، بينما هناك ما يقرب من 47 ألف طلب للجوء لكندا، لا تزال حكومتها تنظر فيها، إذا فالقصة أكبر من هكذا تسطيح لقضية الهروب، كما يريد بعضهم أن نربعها ونخمسها، فقبولنا بأن القصة هي «عنف أسري نتج عنه هروب» يجعلنا وكأننا نسمح لكل من أراد أن يوظف الحدث في أن يلوث سمعة مجتمعنا وبلدنا كيفما يشاء، وكأننا سنرضى بالضغوط لدفع التهمة عنّا، ليفرض علينا من يشاء أفكاره وأجنداته، وهذا لن يحدث، وعندما ترى الدولة أنها بحاجة إلى تعديل قوانين ورسم قرارات، فسيكون وفقا لما تمليه الشريعة للمحافظة على استقرار وسلامة المجتمع وأمنه وأمن أفراده .

ولهذا فهؤلاء الذين يجهلون طبيعة مجتمعنا، عليهم أن يتعلموا ويعلموا، أن بلادنا تسير وفق وتيرة محسوبة الخطوات، إلى كل ما من شأنه أن يوجد حياة متناسبة من الحريات وفق ما تسمح به الشريعة السمحة بوسطيتها، التي أتت لتحمي الإنسان وتحفظ له حقوقه «دينه ونفسه وعقله وعرضه وماله» لكن هناك من لا يريد فهم ذلك، ويظن أن «التغيير» يعني الانقلاب على كل شيء، على القيم والأخلاقيات وعلى التقاليد وهذا مفهوم خاطئ لمعنى التطور والتغيير .

وقبل الختام، اسمحوا لي أن أقول: إن قليلا من الكتاب الذين تناولوا قصة رهف بعمق وإحاطة، دون تبرير أو خلق أعذار لما حدث، ولامسوا حقيقة وجود من يغرق المراهقات بالأحلام الوردية، ويعدهم بجنة الحرية في بلدان الغرب، من خلال تسويقه لفكرة حياة الحرية والحياة الأفضل، كما سمعنا ذلك من وزيرة خارجية كندا حينما قالت على الفضائيات «الآن ستجد رهف حياة أفضل»! مما يجعل من تفكر في الهروب تركب «موجة العنف» كتهمة جاهزة وشماعة لتصل إلى «أبواب الجنة الدنيوية الموعودة بها في الغرب»، وتجهل أن المسألة لن تتجاوز أشهرا حتى تكتشف الخدعة، وهي تواجه مصيرا مجهولا وقد نُسيت، بعد أن يكون قد تم توظيفها سياسيا، وإذا كانت حياة المرء في الغرب تجري بلا قيود دينية أو اجتماعية، فيجب أن يتعلم أولادنا أن حياة الإنسان في مجتمعاتنا المسلمة، تسير وفق منهج واضح، تنظمها وترتبها علاقة الإنسان بخالقه، وبما هو مكلف به من واجبات دينية وصولا إلى «يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.«

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

موجبات الحماية الاجتماعية المعممة •1من 2«

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/01/31/article_1533771.html

إيزابيل أورتيز

تضع البلدان في مختلف أنحاء العالم نصب أعينها هدف توفير الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين أو المقيمين على أراضيها، وهي تقوم بذلك عموما من خلال مزيج من التأمينات الاجتماعية العامة والمساعدات الاجتماعية. وتتضمن الحماية الاجتماعية، أو الضمان الاجتماعي، منافع نقدية وعينية تقدّم للأطفال والأمهات والأسر، ودعما للمرضى والعاطلين عن العمل، ومعاشات تقاعد لكبار السن والمعوقين. ولا تقتصر برامج المنافع هذه على الفقراء؛ إذ إن أي شخص قد يتعرض للإصابة بمرض، أو يفقد وظيفته، أو ينجب طفلا - والجميع حتما يتقدمون في العمر. وتدرك الحكومات وجود احتياجات شاملة بين مواطنيها، ما يعكس المخاطر التي من المرجح أن يتعرض لها الجميع مرة واحدة على الأقل في حياتهم.

وعلى المستوى الدولي، فإن "أهداف التنمية المستدامة" التي وضعتها الأمم المتحدة، واعتمدها قادة العالم في 2015، تلزم البلدان بتطبيق نظم حماية اجتماعية "معممة" للجميع، تكون ملائمة على المستوى الوطني، بما في ذلك وضع حدود دنيا لها؛ للحد من الفقر، ومنع الوقوع فيه.

ويؤكد هذا الالتزام الاتفاق العالمي بشأن مد نطاق التأمين الاجتماعي وفق "توصية منظمة العمل الدولية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية" في 2012، التي اعتمدها العاملون وأصحاب العمل والحكومات من جميع البلدان. ولكن رغم التقدم الكبير في مد نطاق الحماية الاجتماعية في أجزاء كثيرة من العالم، فإن نسبة سكان العالم المشمولين فعليا بمنفعة

واحدة على الأقل من منافع الحماية الاجتماعية لا تتجاوز 45 في المائة، بينما النسبة الباقية، وهي 55 في المائة؛ أي أربعة مليارات نسمة - فلا يتمتعون بأي حماية. وتقترن الفجوات في التغطية بالقصور الكبير الذي يشوب الاستثمار في الحماية الاجتماعية، ولا سيما في إفريقيا وآسيا والدول العربية. فالمنافع قليلة في كثير من البلدان، ما يعرض شعوبها إلى المخاطر. وعلى الجانب الإيجابي، يمضي كثير من البلدان متوسطة الدخل بخطى سريعة، وهناك عدد كبير من البلدان التي بلغت مستوى التغطية المعمّمة أو أوشكت على بلوغه. والحماية الاجتماعية المعممة عنصر رئيس في الاستراتيجيات الوطنية؛ لتشجيع التنمية البشرية، وتعزيز الاستقرار السياسي، وتحقيق النمو الاحتوائي. ويتبين من الأدلة، إضافة إلى الحد من الفقر وعدم المساواة، فإن نظم الحماية الاجتماعية جيدة التصميم التي تمنح منافع كافية هي أيضا:

-تسهم في تحقيق النمو الاحتوائي؛ فهي تزيد الإنتاجية، وتحسن إمكانات توظيف العمالة بتعزيز رأس المال البشري، ما يزيد الاستهلاك والطلب في السوق المحلية، ويسهل حدوث تحول هيكلي في الاقتصاد.

-تعزز التنمية البشرية؛ فالتحويلات النقدية تسهل الحصول على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، وتشجع على زيادة معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وتحدث خفضا في معدلات تشغيل الأطفال.

-تحمي السكان من الخسائر الناتجة عن الصدمات؛ مثل: هبوط النشاط الاقتصادي، أو الكوارث الطبيعية.

-تبني الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي، بالحد من التوترات الاجتماعية والصراعات العنيفة.

رغم التقدم الكبير الذي تحقق في توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية على مستوى العالم، انتهج عدد من البلدان سياسات لضبط أوضاع المالية العامة، أو سياسات تقشفية منذ عام 2010. وهذه العمليات قصيرة الأجل لتصحيح أوجه الإنفاق العام، بما فيها الإنفاق على الحماية الاجتماعية - غالبا ما تقوض جهود التنمية طويلة المدى، وهذا أمر معروف في البلدان مرتفعة الدخل، التي قلصت مجموعة من منافع الرعاية الاجتماعية. فإلى جانب إصلاحات سوق العمل التي خفضت الأجور، وأضعفت قوة التفاوض الجماعي، أدت هذه التدابير إلى تراجع نسبة العمالة، وأسهمت في زيادة الفقر. ويؤدي تراجع مستويات دخل الأسرة إلى انخفاض الاستهلاك المحلي، وانخفاض الطلب، ما يؤدي بدوره إلى إبطاء الانتعاش الاقتصادي.

ومع هذا، فإن ضبط أوضاع المالية العامة يحدث كذلك في معظم الاقتصادات النامية ..

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4620253

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م

http://www.alriyadh.com/1734881